

# الصحوّة العربيّة في القرن العشرين

الثورة المغربيّة ١٩٤٥ - ١٩٥٦

د. مديحة محمد عبد النعيم<sup>(\*)</sup>

شهد العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين صحوّة بدأت في شكل حركات سياسيّة هادئة ، وذلك نتيجة لتدهور الإقطاع كنظام متحكم في الحياتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، وحلول النظام الرأسمالي محل المراكز الاقتصاديّة المبعثرة التي تمثل النظام الإقطاعي ، إلى جانب تطور طرق المواصلات وتحقيق التقدم العلمي في كافة الميادين المختلفة ، هذا بالإضافة إلى ظهور الطبقة المتوسطة وهي التي أصطلح في المغرب على تسميتها الطبقة البرجوازية وبها قطاع ديناميكي هو قطاع المتقنين المسمى في الغرب *Inteiligenria* وهذا القطاع بالذات هو الذي سير الحركة القوميّة الوطنيّة وقاد كافة الطبقات ورائه .

والطبقة المتوسطة هذه ( التي كانت تشتغل بالتجارة عادة ) تتجه بحكم مصالحها الشخصية نحو محاربة الإقطاع ومحاولة القضاء عليه ، وتخليص السوق الوطني من نير الاستعمار لذلك فإنها تسعى إلى قيام حكم مركزي يستهدف التخلص من الإقطاع والاستعمار وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن الحركات الوطنيّة في الشرق الأوسط استهدفت تحقيق مبادئ أربع هي :

- ١ - الحرية الفرديّة .
- ٢ - النظام الدستوري .
- ٣ - هدم الإقطاع .
- ٤ - التحرر الوطني من السيطرة الأجنبية .

\* مدرس التاريخ الحديث - كلية التربية بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس .

وهكذا اتجهت القوى الوطنية في الشرق الأوسط قبل أواخر القرن التاسع عشر إلى الدين والتقاليد والعصبية الأسرية ، لتطوير النظام الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه الرأسمالية وبقدر نجاحها في ذلك تباينت مناطق الشرق الأوسط قوة وضعفاً في مسيرتها الوطنية والقومية ، فهي أظهر ما تكون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين في مصر وبلاد الشام ، أما في نجد واليمن وشمال أفريقيا فقد اتخذت المقاومة للسيطرة الأجنبية شكل حركات دينية مثل الحركة الوهابية في نجد والأمامية الزيدية في اليمن والسنوسية في شمال أفريقيا والإدريسية في عسير (١) .

وقد تميزت المجتمعات العربية بأنها لم تكن مجتمعات عربية خالصة الدماء، وإنما كانت إسلامية بالدرجة الأولى ، فقد تواجدت فيها إلى جانب العناصر العربية عناصر أخرى إسلامية غير عربية الأصول مثل الشركاسة والأتراك والألبان أو الأرناؤد وغيرهم وهذه العناصر كانت تعتبر الوطن العربي وطنها الأول ، ففي مصر كان محمد علي ألبانيا ، لكنه هو الذي وضع حجر الأساس في بناء مصر الحديثة ، وقام خلفاؤه باستصدار فرمانات التي استخلصت استقلال مصر الداخلي من النفوذ العثماني ، وكان خير الدين باشا في تونس مملوكا من أصل شركسي ومع ذلك فقد كان مصالحا دستوريا كبيرا .

ويبدو أن أهم قوى المقاومة التي واجهت الاستعمار في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في الوطن العربي هي القبائل التي كانت تشكل القوة الاجتماعية الأولى الرئيسية في معظم أجزاء ذلك الوطن، وقد تميزت بالروح العسكرية والصلابة وفي الوقت نفسه كانت تفتقر للروح النظامية التي تتميز بها المجتمعات الراقية الحديثة ، كما كانت تسيطر عليها الروح القبلية الانقسامية التي شنتت جهودها وأوقعتها في منازعات عنيفة وحروب دموية لم يستفد منها سوى الاستعمار . وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن إدراك النتائج التي حققها المناضلون في سبيل حرية بلادهم ، عبد القادر الجزائري في نضاله ضد الفرنسيين ، إذ كان

يتعرض لمعارضه بعض القبائل ويضطر إلى خوض الحروب ضدها ، كما يمكن فهم الاتفاقيات التي عقدها الفرنسيون مع بعض القبائل مثل قبيلتي الدوائر والزمالة في ١٦/٦/١٨٣٥م ، وبمقتضاها أصبح أفراد القبيلتين رعايا فرنسيين<sup>(٢)</sup> .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدين والطرق الصوفية لعباً دوراً هاماً في مقاومة القبائل للمستعمرين ، كما حدث في ليبيا حيث لعبت الدعوة السنوسية دوراً رئيسياً في لم شمل القبائل وتأسيس الزوايا السنوسية التي تصدت للمستعمرين الإيطاليين ، كذلك لعبت الاباضية دوراً في توحيد القبائل الأمامية في عمان الداخلية ، كما لعبت الدعوة الوهابية دوراً هاماً في توحيد القبائل العربية في نجد حتى جمعت أراضي الجزيرة العربية كلها في وحدة متكيفة .

وفي بعض الحالات لعبت الطرق الصوفية دوراً مضاداً ؛ فإذا كانت الطريقة القادرية قد ساعدت الأمير عبد القادر الجزائري على قيام دولة فإن الطريقة الطيبية والتيجانية وقفنا موقف المعارضة من حركته .

وفي البلاد الزراعية كان الفلاحون يمثلون عنصر المقاومة الرئيسي في الحركات الوطنية ، كما هو الحال في مصر أثناء الحملة الفرنسية والثورة العرابية وثورة ١٩١٩م .

ومهما يكن من أمر فإن المقاومة العربية للاستعمار الأوربي مرت بمرحلتين، الأولى مرحلة المقاومة للغزوة الاستعمارية ، والثانية مرحلة التخلص من الحكم الاستعماري وانتزاع الاستقلال من أنيابه ، ولكل مرحلة من هاتين المرحلتين سماتها الخاصة ، فإذا كانت المرحلة الأولى قد منيت بالفشل وترتب على ذلك سقوط العالم العربي تحت وطأة الاستعمار ، فإن الثانية ترتب عليها الاستقلال حتى أطلق عليها اسم الحركة الاستقلالية أو حركة التحرر الوطني وحقت النجاح واستطاعت الشعوب العربية المناضلة أن تسترد حريتها وإرادتها واستقلالها وثرواتها<sup>(٣)</sup> ، ومن هذه الحركات الحركة الاستقلالية التي شهدتها المغرب ضد

الحماية الفرنسية والأسبانية وقد بدأت هذه الحركة عام ١٩٤٥ وانتهت عام ١٩٥٦ باستقلال المغرب وتوحيده في دولة واحدة ذات سيادة واحدة تحت حكم الملك « محمد الخامس » وهذه الحركة هي موضوع دراستنا .

\* \* \*

### الصحة العربية المغربية على فرنسا وأسبانيا ١٩٤٥ - ١٩٥٦ :

يمثل المغرب الدولة العربية الوحيدة التي لم تخضع للحكم العثماني ، فظل حتى منتصف القرن التاسع عشر يمثل دولة قوية مهابة ، تتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند ، بل أن المغرب أخذ يشجع جميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك في الجزائر ، وعندما عجز الأتراك عن حماية الجزائر من الغزو الفرنسي، تولت الدولة المغربية مساعدة المقاومة الجزائرية في تلمسان ، واستمر تأييدها لهذه المقاومة على النحو الذي أدى إلى وقوع الحرب بين المغرب وفرنسا، وفي هذه الحرب منيت القوات المغربية التي كان يساعدها قوات الأمير عبد القادر والقبائل الأخرى ، بهزيمة ساحقة في معركة وادي أسلى في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ، وترتب على ذلك قبول المغرب الارتباط بفرنسا باتفاقيتين إحداهما لتخطيط الحد وقد عقدت في يونيو ١٨٤٥ ، وراعت فيها فرنسا أن تهيئ لها سبيل التدخل في المغرب كيفما شاءت ، والثانية تتعلق بالتجارة ، وتتص على أن تختص فرنسا بالمكانة الأولى في تجارة المغرب .

والواقع أن معركة اسلى تشكل نقطة تحول مصيري في الوضع المغربي إذ أدت إلى زيادة التنافس الاستعماري على المغرب ، وهو التنافس الذي اتخذ شكلين مميزين :

الأول : فرض الامتيازات الأجنبية .

والثاني : اشتداد الضغط الاستعماري على المغرب وخاصة من جانب أسبانيا .

ففى يوم ٢١ مايو ١٩١١ دخلت القوات الفرنسية العاصمة المغربية . وفى شهر يونيو دخلت مكناس ، وذلك لإخماد ثورة ١٩١١ ، وقد فتح هذا الانتصار شهية الدول الاستعمارية لاقتسام المغرب ، وقد حاولت أسبانيا مسايرة الفرنسيين فى التوسع فى منطقة نفوذها ، وفى يونيو ١٩١١ احتلت مدينتى القصر والعرائش بالإضافة إلى مدينتى مليلة وسبتة وكانت تحتلها منذ القرن الخامس عشر .

وفى ٣٠ مارس ١٩١٢ تم توقيع معاهدة الحماية بين فرنسا والمولى عبد الحفيظ سلطان المغرب ، وبمقتضاها وافق على أن تقوم فرنسا باحتلال أى جزء من المغرب ، وفى ٢٧ نوفمبر عام ١٩١٢ وقعت اتفاقية بين فرنسا وأسبانيا نظمت أسبانيا بمقتضاها إدارة النفوذ الأسباني بالمغرب ، فجعلتها تابعة لسيادة السلطان الموجود بمنطقة النفوذ الفرنسية ، والتي يطلق عليها اسم المنطقة السلطانية ، ويعين خليفة له فى تطوان يخضع لإشراف الإدارة الإسبانية ، وأطلق على هذه المنطقة المنطقة الخلفية ، وهى منطقة الحماية الإسبانية ، حاكمها يمارس جميع سلطات السلطان بموجب تفويض عام ، وتستقل الإدارة الإسبانية بإدخال التنظيمات الإدارية التى تراها<sup>(٤)</sup> .

وبموجب هذه الاتفاقية ظلت المنطقة السلطانية<sup>(٥)</sup> منطقة حماية فرنسية والمنطقة الخلفية<sup>(٦)</sup> منطقة حماية أسبانية ، وهكذا استطاعت أسبانيا السيطرة على المنطقة الخلفية ما عدا تطوان التى أصبحت فيما بعد عاصمة للمنطقة .

فى ٧ مايو ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية بانتهاء دول المحور واستسلام ألمانيا وفى ١٤ أغسطس استسلمت اليابان بلا قيد ولا شرط ، بعد أن القيت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية الأولى على مدينة « هيروشيما » فى ٦ أغسطس ، والقيت القنبلة الذرية الثانية على « ناجازاكي » فى يوم ٨ أغسطس وانتهت بذلك الحرب العالمية الثانية ، وتم تقسيم ألمانيا بموجب اتفاقية « بوتسدام » وكان - لنهاية الحرب بهذا الوضع أثراً كبيراً على المغرب بمنطقتيه ، وعلى الدولتين الحاميتين أسبانيا وفرنسا<sup>(٧)</sup> .

ذلك أن أسبانيا تعرضت في فترة ما بعد الحرب لبعض المشاكل السياسية ،  
من أهمها :

- ١ - محاولة « فرانكو » تعديل نظام الحكم في الداخل .
- ٢ - فشل محاولة فرانكو لإعادة الملكية لأسبانيا ، لكي تقف سدًا منيعًا ضد آمال الجمهوريين في العودة إلى البلاد .
- ٣ - تحركات الجمهوريين ضد حكومة فرانكو ومناصرة دول الحلفاء لهم والعمل على إحلالهم محل حكومة فرانكو في أسبانيا .
- ٤ - موقف الحلفاء العدائي ضد أسبانيا ، وخاصة بعد أن طالبت فرنسا فرانكو بالتنازل عن الحكم فوراً ، وإفساح الطريق لحكومة أخرى في أسبانيا تستطيع أن تتعامل مع العالم بعد الحرب<sup>(٨)</sup> .

وكان رد الفعل الفوري في المغرب أثر انهيار ألمانيا في الحرب هو الوقوف موقف العداء ضد مواطني دول المحور في المنطقة وذلك بتوقيع الحجز على كافة أملاك الأجانب التابعين للمحور أو التابعين للدول التي تسيطر عليها<sup>(٩)</sup> ، وذلك عن طريق منع هؤلاء الأجانب من أي تصرف في هذه الممتلكات<sup>(١٠)</sup> ، كما أخضعت الإدارة العامة للحماية في المنطقة الخليفة بالمغرب جميع الهيئات الأجنبية التابعة لدول المحور المحتجزة أملاكها وأموالها لنظام تفتيش ، ومراقبة طبقاً لمراسيم خاصة تقرها المندوبية السامية الأسبانية .

وهكذا بدأت المنطقة الخليفة في تغيير معاملتها بطريقة جذرية لمواطني وهيئات ومؤسسات دول المحور بالمنطقة ، أو حتى الدول التي تتعامل معها ، لكي تحاول أسبانيا أن تمحي شبهة التعاون مع دول المحور أثناء سنوات الحرب ، ولكن الحلفاء لم ينسوا إطلاقاً ذلك التعاون وعاملوا الدول الحامية للمغرب بطريقة عدائية كبيرة .

ولم تقف المنطقة الخليفة في تلك الفترة موقفا عدائيا ضد دول المحور فحسب ، بل أن الحركة الوطنية بها وقفت ضد الدولتين الحاميتين أيضا ، وحاولت الأحزاب القيام بهذه المهمة .

أما فرنسا وهي الدولة الحامية الأولى فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية محطمة مهزومة ، وحاول الوطنيون في المنطقة السلطانية تنظيم صفوفهم لإمكان مواجهة هذا الكيان الضعيف ، ومحاولة انتهاز فرصة هذا الضعف لتحقيق آمالهم الكبيرة في الاستقلال بزعامة حزب الاستقلال<sup>(١١)</sup> .

وفي ذلك الوقت تقاربت أهداف الملك محمد الخامس وأهداف الوطنيين ، كما بدأت العلاقات بين القصر والإقامة العامة تسوء كثيرا عما كانت عليه ، وقد تلتزمت العلاقات بين السلطات والمقيم العام ( جبريل بيو ) لزجه بعدد كبير من الوطنيين في السجون وللوسائل التعسفية التي أغضبت حكومة المخزن<sup>(١٢)</sup> .

وحاولت فرنسا أن تقوم بتهديئة الموقف في المغرب على أساس الوصول إلى تفاهم مع العناصر الوطنية ، فقامت في مارس ١٩٤٦ باختيار ( أريك لاسون ) مقيما عاما للعمل على حل القضايا الملحة<sup>(١٣)</sup> .

وعلى أثر تعيين المقيم العام الجديد ( أريك لاسون ) قدم إليه حزب الاستقلال مذكرة تضمنت بعض المطالب ، وطلب الحزب العمل ضمن « إطار القانون » ، كما التمسّت المذكرة الإفراج عن « الفاسي » و « الوزاني » اللذين كانا معتقلين منذ سنة ١٩٣٧م ، و « بلفرج » الذي اعتقل في ١٩٤٤ وفي أوائل شهر يوليو ١٩٤٦ تم الإفراج عن هؤلاء المعتقلين طبقا لسياسة التقارب والتهديئة التي حاول المقيم العام الجديد تنفيذها مع الوطنيين<sup>(١٤)</sup> .

وبعودة هؤلاء الزعماء إلى المغرب تفجرت من جديد حدة الحركة الوطنية التي كانت تهدف أساسا إلى الاستقلال عن الدولتين الحاميتين ( فرنسا وأسبانيا ) . وعندما عاد « علل الفاسي » إلى المغرب انضم إلى حزب الاستقلال<sup>(١٥)</sup> ، وقد توسع حزب الاستقلال في عمله سريعا في عدة جهات وفتح مكاتب إعلام في كل

من باريس ولندن والقاهرة وطنجة ودمشق ، ثم أرسل البعثات إلى باريس في محاولة لتعريف القضية المغربية للشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية تعريفًا مباشرًا، والعمل على توصيل نداء الحزب للاستقلال للمناطق القبلية في جبال الأطلس الأوسط، ثم قامت الحركة الكشفية التي يتزعمها « إدريس المحمدي » في المنطقة الخلفية بمجهودات سرية في سبيل الاستقلال ، كما أسست منظمة جديدة للشباب في الدار البيضاء ، وأنشأ الحزب أيضًا أندية رياضية في مدينة فاس ، وأصبحت هذه الأندية مراكز شعبية للحركة الوطنية كما أنشأ الحزب عدة مدارس جديدة خلال عام ١٩٤٩ لتعليم الدين الإسلامي لتعمل في نفس الوقت كمراكز لإعداد الإطارات اللازمة للحزب ، وضم أعداد جدد به<sup>(١٦)</sup> .

ومن المؤكد أن هذا التوسع الكبير في النشاط الوطني لحزب الاستقلال قد اقنع المغاربة بأن الاستقلال هو المطلب الوحيد الملح الذي يمكن أن يطالب به المستعمر في تلك الفترة ، قبل أي تصرف آخر ، أو أي إصلاحات أخرى، واعتبر الوطنيون أن كل إصلاح هو جزئي ومسكن ، وأن الإصلاح الأساسي هو الاستقلال الكامل .

أما في المنطقة الخلفية ( منطقة الحماية الأسبانية بالمغرب ) فقد بدأ ازدهار الحركة الوطنية فيها ، في ظل وجود المقيم العام الأسباني الجديد ( فاريللا ) الذي بدأ علاقاته مع الوطنيين في المنطقة بداية استطاعوا أن يستشعروا معها بأنه من الممكن أن يعمل معهم ذلك المقيم العام في سبيل تحقيق الأمانى المغربية المشروعة وأولها الاستقلال<sup>(١٧)</sup> .

وقد حاول الحسن بن المهدي خليفة المنطقة الخلفية أن يوجه وجه المنطقة في ذلك الدور إلى العالم العربي ، ويقوى علاقاته بكافة الدول ، كما حاول الحسن أن يخدم القضية المغربية في قلب أسبانيا ذاتها ، فذهب إلى أسبانيا في عام ١٩٤٦ ، محاولاً الاتصال بحكومة مدريد لإجراء بعض التعديلات الجوهرية على السياسة التي تنتهجها أسبانيا في هجرة المستعمرين الأسبان ، وذلك بعد أن فتح



المقيم العام الأسباني ( فاريللا ) باب الهجرة على مصرعه . على أن هذه التغيرات قوبلت بالرفض من قبل فرانكو ، الذى كان يرى أن بقاؤه فى المغرب لا يتأتى إلا بالأغلبية الأسبانية الموالية لأسبانيا<sup>(١٨)</sup> .

ولم تستكن المنطقة الخليفية لتصرفات المقيم العام الأسباني فاريللا فاستأنف حزب الإصلاح نشاطه فى المنطقة الخليفية تحت قيادة عبد الخالق الطربسى ، الذى طالب فى منشورات وزعها الحزب على الأهالى بإيقاف الهجرات الخارجية إلى المنطقة ، والكف عن نزع ملكية الأراضى ، وإلغاء المساعدات المالية التى تصرف من ميزانية المغرب على الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية ، كما طالب فى هذه المنشورات بإطلاق الحريات وتكوين حكومة مغربية وطنية مؤقتة تعمل لإعداد المغرب للاستقلال .

وفى أواخر أغسطس ١٩٤٦ ، وفى أثناء احتفال البلاد بعيد الفطر المبارك ، تظاهر حوالى ألفى مغربى فى مدينة تطوان مطالبين بمنع هجرة الأسبان للمنطقة حتى لا تفقد هويتها ، هذا بالإضافة إلى المطالبة باستقلال المغرب ورحيل فرنسا وأسبانيا عن الأراضى المغربية ، مما تدرجت عليه قيام القوات الأسبانية بالتصدى لهذه المظاهرة ، واستعمال القوة والعنف ضد المتظاهرين ، فأصيب منهم المئات ، وقتل منهم العشرات ، كما اعتقل حوالى مائة وخمسين مواطناً وتم ترحيلهم إلى السجن العمومى ، وشكلت لهم محكمة عسكرية ، وقد احتجت الحكومة الخليفية على هذا التصرف وأندرت الإقامة العامة الأسبانية بعواقب هذه التصرفات<sup>(١٩)</sup> .

كذلك امتدت الاضطرابات والمظاهرات إلى مدينة تطوان وطنجة<sup>(٢٠)</sup> محتجين على عدم مساواة الأجور بين المغاربة والأوربيين وخاصة رجال الشرطة ، وكذلك سوء معاملة النساء المغربيات ، وحالة البطالة المتزايدة ، بسبب الهجرة الخارجية ، واتساع نطاق البغاء فى البلاد .

واتحد حزب الإصلاح مع حزب الاستقلال وطالبوا بنفس مطالب المتظاهرين، كما طالبوا في بيانات وزعوها على المتظاهرين باستقلال البلاد ووحدها ، وكان رد الفعل الأسباني فورياً وعنيفاً إذ واجهوا المتظاهرين بالسلاح والقنابل المسيلة للدموع ، وأصيب وجرح وقتل العديد من الأهالي ، كما استعدت القوات البريطانية لمواجهة الظروف الطارئة ، وحاولت القوات الأسبانية إجهاض هذه الانتفاضة والسيطرة على الموقف المتأزم ، عن طريق التفرقة بين شطري المغرب ، فأبلغت الخليفة بنيتها على إنشاء وزارات جديدة للمالية والزراعة والتعليم، بقصد دعم سياستها في وجه نفوذ الملك محمد الخامس المتزايد ، ولهذا ثارت الأحزاب السياسية لهذا التصرف الذي ينم عن تفرقة وتمزيق وحدة المغرب ، فأصدر حزب الإصلاح بياناً أكد فيه وحدة المغرب بمنطقتيها كما أكد فيه على إصراره على استقلال المغرب وعدم استعداد الحزب للدخول في هذه الوزارات .

وفي الوقت نفسه أصدر حزب الاستقلال بياناً تضمن نفس المعنى وأكد على تضامن واتحاد الوطنيين المغاربة في الشمال والجنوب في مطالبهما وحذر المواطنين من سياسة أسبانيا الخادعة<sup>(٢١)</sup> .

وكان أن حاولت السلطات الأسبانية اللجوء إلى القوة في مقاومة هذه الاضطرابات ، وشددت الرقابة على الصحف ، وأغلقت وأوقفت بعضها ، مثل صحيفة ( الوحدة المغربية ) ، وجريدة الحرية لسان حال حزب الإصلاح ، وفرضت غرامة مالية كبيرة على الحزب مع إنذاره بإيقاف نشاط الحزب كذلك أصدرت الإقامة العامة الأسبانية أوامرها بالتضييق على الوطنيين وأعضاء الأحزاب وزعمائها ، ومراقبة تحركاتهم وتفتيش منازلهم وحددت إقامة بعضهم ، خاصة بعد أن قدم حزب الإصلاح مذكرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة يفضح فيها التجاوزات غير المشروعة للسلطات الأسبانية مفنديين فيها مظالمهم ومطالبين بإلغاء الحماية الأسبانية على المنطقة وإعلان الاستقلال لشرطي المغرب<sup>(٢٢)</sup> .

وإزاء كل هذه التطورات تأزم الموقف وأزداد سوءاً ، ولهذا أوفدت الهيئة العليا لحزب الاستقلال وفداً من أعضائه إلى باريس لتقديم مذكرة للحكومة الفرنسية تضمنت مسئولية فرنسا عما يحدث بالمنطقة الفرنسية من تجاوزات تقوم بها أسبانيا في المنطقة الخليفة ، لأنها هي التي تنازلت لأسبانيا عن هذه المنطقة دون إذن وموافقة سلطان مراكش ، وأنه ليست هناك أية اتفاقيات مبرمة بين أسبانيا وسلطان مراكش بهذا الشأن ، كما تضمنت ضرورة الاعتراف بالسيادة المغربية على طنجة وتوحيد المغرب بضم المنطقة الخليفة إلى المنطقة السلطانية تحت حكم الملك محمد الخامس (٢٣) .

وانتفتت الحركة الوطنية فيما بينها في المنطقتين الخليفة والسلطانية على العمل المنظم والابتعاد عن استخدام العنف والقوة في مواجهة السلطات الفرنسية والأسبانية ، وبدأت هذه السلطات مراجعة وإعادة حساباتها واتخاذ كافة الاحتياطات لمواجهة أي موقف ، والعمل بطريقة جذرية ومدروسة لمواجهة الموقف الوطني ، كذلك عقد اجتماع سرى في مدريد بين المسئولين في الإقامة العامة الأسبانية والمسئولين الفرنسيين في المنطقة السلطانية وذلك لبحث الموقف المتأزم في المغرب . وبعد مناقشات ومداومات بين الحكومتين الفرنسية والأسبانية واستقر الرأي على تغيير الملك محمد الخامس (٢٤) .

وكانت هذه أول بادرة خطيرة تصدر من السلطات الاستعمارية بالمغرب بمنطقتيه للتحكم والسيطرة على الأمور ولهذا استمرت التظاهرات بتشجيع من الحركة الوطنية في العديد من المناطق المختلفة بالمغرب واتخذت أشكالاً مختلفة .

وكان عام ١٩٤٧ العام الحاسم بالنسبة للحركة الوطنية في المنطقتين الخليفة والسلطانية لبداية انطلاق الحركة الوطنية بمفهوم وأسلوب جديد ، أدى في النهاية وبعد سنوات قليلة إلى الاستقلال ووحدة مناطق المغرب المختلفة . وقد شهد ذلك العام أحداثاً بالغة الأهمية اعتبرت علامات بارزة على طريق تأكيد الشخصية المغربية القوية والإصرار على بلوغ الآمال ، مهما بلغت المصاعب ، فكان مؤتمر

المغرب العربي بالقاهرة في ١٥ فبراير ١٩٤٧ يمثل إصرار الحركة الوطنية المغربية على فضح الاستعمارين الأسباني والفرنسي بالمغرب في جميع أرجاء الوطن العربي ، والتصميم على طلب الاستقلال مهما كانت نتائج هذا الطلب<sup>(٢٥)</sup> .

### زيارة الملك محمد الخامس لطنجة وأثرها على الحركة الوطنية :

كانت زيارة الملك محمد الخامس لمنطقة طنجة ، البداية الحقيقية لموقف الملك محمد الخامس الصريح من تحيزه للحركة الوطنية المغربية ، ووقوفه بجانب شعبه في جهاده من أجل الاستقلال ، ولتأكيد سيادته وسيادة المملكة المغربية على المنطقة الخليفية ، حتى ولو كانت تزرع تحت الحماية الأسبانية ، وكذلك على منطقة طنجة حتى ولو كانت تتمتع بنظام دولي خاص<sup>(٢٦)</sup> .

وفي ٩ أبريل ١٩٤٧ بدأت زيارة الملك محمد الخامس لمدينة طنجة ، بعد أن اعترضت السلطات الفرنسية عليها ، واشترطت لإتمامها أن يصاحب الملك محمد الخامس المقيم العام الفرنسي ، لكي يقوم بالإشراف على هذه الزيارة من حيث تحديد مناطق الزيارة ونوعية الخطب التي يلقيها الملك ، وتحديد الأشخاص المزمع مقابلتهم ، لكن الملك رفض هذه القيود ، ووافق على أن يصاحبه المقيم العام دون تدخله في أي شيء ، وقد اهتم العالم كله بهذه الزيارة التاريخية ووصلت طنجة وفود الصحفيين من الدول المختلفة ، وكان الهدف من هذه الزيارة تأكيد سلطته وسيادته على مدينة طنجة على الرغم من أنها دولية الإدارة ولم يزرها أي سلطان مغربي منذ عام ١٨٨٩م<sup>(٢٧)</sup> .

وكان أن تجاوزت آثار الزيارة الملكية لطنجة حدود المغرب ، وانتقل صداها إلى العالم الخارجي ، وكانت فرنسا أكثر الدول تأثراً بهذه الزيارة ، حيث اعتبرت هذا العمل الذي قام به الملك محمد الخامس بمثابة ثورة على الوجود الأجنبي كله في المغرب أشعلها الملك من العاصمة السياسية لبلاده بحضور ممثلي الدول الأجنبية والصحافة العربية والعالمية ، ليعرف العالم كله أن المغرب قد حدد هويته

انتسابه ، فجعلها عربية إسلامية ، وحدد هوية مطالبه فجعلها الاستقلال ، وحدد وحدة ترابه ، وحدد هوية مستقبله السياسى ، فجعلها التعاون مع بلاد المشرق العربى فى بوتقة الجامعة العربية ، وحدد هوية خطته للمرحلة الجديدة فجعلها استقلالا ناجزًا يقود إلى الإصلاح بدلاً من أن تكون إصلاحًا يقود إلى استقلال فى بوتقة الاتحاد الفرنسى<sup>(٢٨)</sup> .

ومهما كانت ردود أفعال هذه الزيارة ، فقد أسفرت عن نتيجتين هامتين فى خلال عام ١٩٤٧ الأولى هى محاولة فرنسا نقل بطل المنطقة الخليفة عبد الكريم الخطابى إلى فرنسا لتحديد إقامته هناك ، وذلك فى إطار محاولتها التخفيف من ردود أفعال زيارة الملك محمد الخامس لطنجة ومناذاته بالوحدة المغربية التى أثارها كلمات الملك ضد فرنسا من جهة ، ومن جهة أخرى لمعاكسته بالإحياء له بوجود منافس على عرش المغرب .

والنتيجة الثانية لزيارة الملك لطنجة هى عزل المقيم العام الفرنسى لابون وتعيين بدلاً منه ( جوان ) وذلك لغضب السلطات الفرنسية على الأول<sup>(٢٩)</sup> .

وكانت أول نتيجة لزيارة طنجة هى شبه العفو الذى أصدرته فرنسا عن عبد الكريم الخطابى الذى سبق أن حارب فرنسا وأسبانيا مجتمعين فى حرب الريف ١٩٢٠/١٩٢٦ ، وقد احتج وزير خارجية أسبانيا على هذا الإفراج دون استشارة أسبانيا بوصفها الدولة الحامية للمنطقة الخليفة<sup>(٣٠)</sup> .

وفعلًا اتخذت وزارة الخارجية الفرنسية الاستعداد لنقل الخطابى وأسرته وأتباعه إلى فرنسا ، لكنه خيب آمالهم والتجأ سياسيًا إلى القاهرة<sup>(٣١)</sup> . وترتب على هذا العمل آثارًا بعيدة المدى فى داخل المغرب نفسه ، وفى سائر دول الشمال الأفريقى<sup>(٣٢)</sup> ، إذ أحدث دهشة عظيمة فى الأوساط الفرنسية والصحافة الفرنسية التى اتهمت الحكومة الفرنسية بالإهمال والغفلة لمساهمتها بإفلات الزعيم المغربى

من السيطرة الفرنسية ، وأن الرأي العام الفرنسي يشعر بالخجل من الإهانة التي لحقت بفرنسا .

أما الحكومة الأسبانية فقد لزمت الصمت لأنها رأت أن مسألة نزول الخطابي في مصر تهم فرنسا بصفة خاصة .

وهكذا أصبحت القاهرة مقراً لعدد من زعماء المغرب هم علال الفاسي وعبد الخالق الطريس والحبيب بورقيبة وعبد الكريم الخطابي ، وبذلك غدت من أهم المراكز للدعاية للقضية المغربية ، ومن القاهرة امتد نشاطهم إلى المغرب وبدأوا يخططون ويعدون ضد الأسبان في المنطقة الخليفة ، وفرنسا في المنطقة السلطانية، بل لقد امتد نشاطهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتم إيفاد ممثل عن الحركة الوطنية المغربية بمنطقتها إلى الولايات المتحدة هو « المهدي بتونة » ممثلاً لهم هناك ، فقام بالأعمال الدعائية لوحدة المغرب والتتديد بفضائح الاستعمار الأسباني بالمنطقة الخليفة كما قام بتقديم مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة باسم الحركة الاستقلالية المغربية ، تناول فيها تجاوزات فرنسا وأسبانيا في المنطقتين<sup>(٣٣)</sup> .

وفور تقديم هذه المذكرة استدعى ( قائد بل آزار ) سفير أسبانيا في واشنطن « المهدي بنوته » لمقابلته ، وذلك لأن السفير توقع تقديم مذكرة أخرى ، يقدمها أحزاب المنطقة الخليفة لتشرح سوء وتدهور الأوضاع في المنطقة ، وهذا بالطبع يشكل ضرراً بالغاً بالمصالح الأسبانية أمام هيئة الأمم المتحدة ، ولهذا طلب السفير من المهدي إرجاء تقديم المذكرة المذكورة ، وتم الاتفاق بينهما على التفاوض عن تقديمها في حالة تحقيق بعض المطالب الهامة من الدولة الحامية أسبانيا والتي تتمثل في :

١ - تأييد قيام دولة مغربية مستقلة تضم مراكش الفرنسية وطنجة والمنطقة الخليفة الأسبانية ، على أن تعلن أسبانيا استقلال المنطقة الخليفة .

٢ - إعلان العفو العام عن جميع المنفيين والمعتقلين السياسيين .

٣ - الدخول في محادثات مباشرة لتحقيق الاستقلال التام لبلاد المغرب . لكن السلطات الأسبانية رفضت هذه المطالب<sup>(٣٤)</sup> ، الأمر الذي ترتب عليه أن قدم « المهدي بنون » المذكرة للجنة السياسية للأمم المتحدة ، يشرح فيها الأوضاع الاستعمارية السيئة والمتردية في المنطقة الخليفة وطالب فيها بالاستقلال الكامل وتوحيد مناطق المغرب .

وهكذا كان نشاط زعماء المغرب في المنطقتين الخليفة والسلطانية كبيراً في الدوائر العربية والفرنسية والعالمية ، لتعريف تلك الحكومات والشعوب بالمشكلة المغربية والظلم الواقع على كاهل الشعب المغربي ، من جانب الأسبان والفرنسيين ، مما كان له الأثر الكبير بعد ذلك في وقوف العالم بجانب القضية المغربية<sup>(٣٥)</sup> .

وفي يونيو ١٩٤٧ تم عزل ( لابون ) المقيم الفرنسي العام في المنطقة السلطانية وتعيين ( جوان ) بدلاً منه . وكان هذا التعيين تحدياً سافراً من جانب فرنسا للوطنيين المغاربة ، وتسليماً من جهتها بمعالجة المسألة المغربية بالعنف والشدة نظراً لطبيعة شخصية ( جوان ) التي كانت تؤهله لهذا الأسلوب من التعامل . وكان أن بدأ الصراع السافر بين الملك محمد الخامس وجوان واستمر طيلة مدة عمله بالمغرب<sup>(٣٦)</sup> .

وفي خلال تلك الفترة تعددت أساليب مواجهة نمو الحركة الوطنية سواء من السلطات المخزنية ( الفرنسية ) أو الأسبانية ، وتمثلت في إنشاء مجلس شورى في المنطقة الخليفة لمواجهة أية اضطرابات من الممكن أن تحدث فيها نتيجة نمو الحركة الوطنية بصفة عامة ، وكان هذا المجلس يختص بدراسة كافة القضايا الخاصة بالمنطقة ويقدم المشورة للحكومة المخزونية ، كما حاولت السلطات الأسبانية إبعاد تأثير الثقافات المختلفة وخاصة المصرية منها ، وفرض الثقافة الأسبانية على شعب المنطقة إلا أن قادة الرأي والفكر في المنطقة تصدوا لهذه

الفكرة ، وقد استغل الوطنيون والزعماء المغاربة في المنطقة هذه المعارضة في إثارة الاضطرابات والبلبلة بين الأهالي (٣٧) .

وكان لنمو الحركة الوطنية واليقظة القومية المغربية وعقد مؤتمر المغرب العربى فى القاهرة وزيارة الملك محمد الخامس لطنجة والتجاء الأمير عبد الكريم الخطابى سياسيًا للقاهرة كان لكل ذلك ، الأثر الكبير والحاسم فى تطور الكفاح المغربى ، ونقله من داخل المغرب إلى خارجه ، وإزاء كل هذه الأوضاع لم تجد الدولتان الحاميتان أسبانيا وفرنسا بدأ من استعمال العنف والشدة للسيطرة على المنطقتين ، فقامت أسبانيا بنشر جواسيسها فى أوساط الوطنيين ، وكانت تعتقل كل من يتصل بالقاهرة لوجود زعماء الحركة فيها أو بالزعماء المغاربة المقيمين فيها الذين يحرضون الأهالى بالمنطقة على الثورة أو المطالبة بالاستقلال ، كذلك ألغت الشرطة المغربية واستعانت بدلا منها بالأسبانية وخولت لها حق تفتيش المنازل دون قيد أو شرط ، كما أسندت حق الفصل فى قضايا الأمن إلى القضاء العسكرى الأسبانى (٣٨) .

ومن الواضح أن الإقامة العامة الأسبانية استهدفت من وراء إصدار هذه القرارات إقصاء الحكومة المخزنية وتحتيتها عن ممارسة سلطاتها فيما يتعلق بصيانة الأمن والاستقرار ، وذلك بعد أن أحجم موظفو الحكومة المخزنية عن تنفيذ كل ما يصدر إليهم من السلطات الأسبانية من أوامر تستهدف كبح جماح الحركة الوطنية المغربية والتكيل برجالها .

وقد ثار شعب المنطقة إزاء قرارات السلطات الأسبانية بالمنطقة ، وأضربت مدينة تطوان . وأيد الخليفة احتجاج الشعب وحدثت مصادمات بين الشعب والبوليس الأسبانى ، وساند الشعب حزب الإصلاح وأصدر بياناً يشجب فيه تصرفات البوليس الأسبانى ودعى الشعب لمقاومة هذه التصرفات، وطالب بإلغاء القرارات (٣٩) .



واتفق كل من الجنرال ( فاريللا ) المقيم السامى الأسباني ، والجنرال (جوان) المقيم الفرنسي العام للعمل فى توحيد خطتهما فى المغرب لضرب الحركة الوطنية والعمل معًا للقضاء على الروح الوطنية التى انتشرت فى المغرب .

وعلى أثر هذه الأحداث اتخذت السلطات الأسبانية إجراءات أمن عنيفة فى مدينة تطوان ، وألقت القبض على جميع زعماء الحركة الوطنية وزعماء الأحزاب الوطنية ، واحتلت القوات الأسبانية مراكز هذه الهيئات . ثم حاصر الجيش الأسباني مدينة تطوان واحتل شوارعها وفق نظام حظر التجوال فيها ونصبت الأسلاك الشائكة فى مفترق الطرق<sup>(٤٠)</sup> .

وحدثت مصادمات واشتباكات عنيفة وقوية فى هذه الاضطرابات نتج عنها أعداد كبيرة من الجرحى والقتلى ، كما تم اعتقال الكثير من الأهالى ، وغصت سجون مدينة تطوان وسبته والمدن القريبة من تطوان بآلاف الأهالى، وطبقت السلطات الأسبانية الأحكام العسكرية بشكل لم يعرف له مثيل من قبل ، كذلك أغلقت جميع المدارس والمساجد وأصبحت المنازل محاطة بالجنود الأسبان المدججين بالسلاح لمنع تحركات الأهالى . وكان هدفهم من ذلك القضاء على الحركة الوطنية بأية وسيلة ، وكانت القوات الأسبانية تطلق النار بشكل عشوائى على أى فرد تشببه فيه فى الطرقات<sup>(٤١)</sup> .

وفى ١٣ فبراير ١٩٤٨ ، ألقت السلطات الأسبانية القبض على وفد من أعيان تطوان كان فى طريقة لمقابلة السلطان ، وتم نقلهم إلى السجن وهم مكبلين بالحديد .

وفى ٣٠ مارس ١٩٤٨ أرسل زعماء الأحزاب الوطنية فى المنطقتين - الخليفة والسلطانية - بيريقيات إلى هيئة الأمم المتحدة ووزارتى الخارجية الأسبانية والفرنسية ، طالبوا فيها بإلغاء المعاهدات التى نصت على وضع مراکش تحت حماية كل من أسبانيا وفرنسا<sup>(٤٢)</sup> .

واتبعت السلطات الأسبانية ابتداء من ١٥ إبريل أساليب التهذئة . وبعد أن هدأت الثورة في المنطقة حاولت السلطات الأسبانية التقارب مع الأهالي . وبالرغم من ذلك ظل التوتر قائماً بين الأهالي والأسبان وذلك يرجع إلى عدم الإفراج عن المعتقلين .

وفي يوليو ١٩٤٩ انفجرت الثورة مرة أخرى في المنطقة الخليفية ، وذلك نتيجة لما صرح به فرانكو لممثل لبنان ، وهو يقدم أوراق اعتماده كسفير في أسبانيا، بأن منطقة شمال مراكش أي المنطقة الخليفية مناطق أسبانية ، ومعنى هذا التصريح أن المنطقة قد ضمت لأسبانيا .

وقد تجاوزت الاضطرابات في المنطقة الخليفية كل ما كانت تتوقعه أسبانيا وخشية من تطورها لتشمل المغرب كله ، عملت أسبانيا على تهدئة الأوضاع بالتقارب إلى شعبها<sup>(٤٣)</sup> .

ولكن سرعان ما بدت بوادر أزمة أخرى ، وذلك في خلال انعقاد الدورة العادية لمجلس الشورى في شهر ديسمبر ١٩٥٠ ، ذلك أن الإدارة الفرنسية تعرضت لهجوم عنيف في أثناء عرض الميزانية المغربية ، وكان هذا هو أول نقاش عنيف يحدث بهذا الشكل في تاريخ المجلس ، مما حدا بالجنرال (جوان) المقيم الفرنسي في المنطقة السلطانية بأن يطلب من العضو (اليزيدي) المقرر العام للميزانية ، ورئيس الغرفة التجارية المغربية ، وعضو حزب الاستقلال ، الامتناع عن تلاوة بقية تقرير الميزانية . وكان ذلك عندما هاجم الإدارة الفرنسية في المغرب واتهمها بالجور في توزيعها للميزانية ، فطلب منه التوقف عند هذا الحد والامتناع عن إبداء مثل هذه الآراء في المجلس ، وفي اليوم الثامن والتاسع من شهر ديسمبر ١٩٥٠ م ، عندما انتقد محمد الغزاوي بحدة وعنف السلطات الفرنسية ، اعتبرها الجنرال جوان أهانه لفرنسا ، وطلب منه مغادرة المجلس فوراً ، وأنسحب الغزاوي من المجلس وأنسحب معه أحمد اليزيدي وتسعة أعضاء آخرين .

واستقبل الملك محمد الخامس الأعضاء المنسحبين في قصره ، ومن ثم أدركت الإقامة العامة أن الملك متضامن معهم ، ومصمم على خوض معركة الاستقلال حتى النهاية ، خاصة بعد أن تزايدت قوه الحركة الوطنية داخل وخارج المغرب ، وتوحدت الأحزاب الوطنية في كافة أرجاء المغرب العربي الكبير ، ووضع ميثاق عمل لها يوحد أهدافها ، وهو العمل على الاستقلال التام<sup>(٤٤)</sup> .

وعلى أثر هذا الموقف الذي اتخذته الملك صمم الجنرال جوان على خلع الملك محمد الخامس لأنه قد تأكد أن وجوده فيه خطر كبير على نظام الحماية، وأختار جوان ، الجلاوي - وهو باشا من مراكش مناوئ للحركة الوطنية لتنفيذ مخططه وهو أن يقوم الجلاوي بالتحرش بالملك ، وذلك أثناء الاحتفال بالمولد النبوي في القصر الملكي ، بإسداء النصح للملك بالابتعاد عن حزب الاستقلال ، ولما رفض الملك الطريقة ، التي عامله بها وعدم ملائمة المكان ، أتهمه الجلاوي بأنه لم يعد سلطاناً للمغرب بل أصبح سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد ، فما كان من الملك إلا أن طرد الجلاوي من قصره أمام المدعوبين ، وبدأت الصراعات بينهما فقام الجلاوي بمهاجمة الملك وأهله بثتى الطرق الشرعية وغير الشرعية ، وخاصة في الصحف داخل وخارج المغرب ، وأظهر تعاطفه مع السلطات الفرنسية بالمغرب وأشاد بالإصلاحات الفرنسية وسياستها الحكيمة بالمغرب ، محاولاً أن يظهر في صورة المدافع عن الإسلام ضد الهجمة الشيوعية<sup>(٤٥)</sup> .

ولم يرض الشعب المغربي عن هذا الوضع وبدأ رجال حزب الاستقلال والأحزاب الأخرى يعبرون عن احتجاجهم لمسلك الجلاوي ضد سلطان البلاد ، وتحيزه للسلطات الفرنسية ، وفي يناير ١٩٥١م ، قامت مجموعة من أعضاء الحزب بحركة مفاجئة عمدوا فيها إلى منع الحكام المحليين من الذهاب إلى دار المقيم العام الفرنسي في مدينة الرباط العاصمة بعد أن أغلقوا جميع الطرق المؤدية إلى الدار ، لمنعهم من تقديم التهاني إلى « جوان » المقيم العام الفرنسي .

وهكذا بدأت الأوضاع تتصاعد وتشتد توترًا من الجانب الفرنسي ، فقامت الإقامة العامة الفرنسية بتطويق القصر الملكي ومحاصرته بالجنود الفرنسيين لمنع أقطاب الأحزاب والحركة الوطنية من الرجوع إليه ، كما طلبت من بعض الفقهاء المتعاونين معها بإصدار فتوى شرعية بجواز استبدال الملك بآخر<sup>(٤٦)</sup> .

وفي ٢٦ يناير ١٩٥١م التقى الجنرال « جوان » مع الملك محمد الخامس وطالبه بالتخلي عن حزب الاستقلال وطرده أعضائه من القصر الملكي . وكذلك سلمه كشفًا يتضمن بعض أسماء من كبار الموظفين بالديوان الملكي لطردهم والاستغناء عنهم ، ولما رفض الملك هذه المطالب شددت الشرطة الحصار على القصر ومنعت دخول أو خروج أي فرد من القصر مهما كان وضعه في الدولة ، كما كلف الجلاوي بالعمل على حث رؤساء القبائل على قبول مبدأ خلع الملك<sup>(٤٧)</sup> .

وتطورت الأوضاع بعد أن ساءت الأحوال ، فقامت قوات الجيش الفرنسي بتجريد قوات الحرس الملكي من سلاحه ، وأمر الجنرال جوان بأن تزحف قوات الجلاوي على العاصمة لخلع الملك عن العرش ، واتجهت النية إلى تصيب النجل الثاني للملك وهو الأمير « عبد الله » الذي كان لا يزال قاصرًا ، على أن يكون الجلاوي باشا وصيًا على العرش ليعمل على تحقيق أطماع فرنسا في المغرب .

وفي الأول من مارس بدأت الدبابات الفرنسية تجوب لأول مرة شوارع المنطقة التي يقع فيها قصر الملك ، وتم استبدال الحرس الخاص بالملك بقوات فرنسية لمراقبة تحركات الملك ، ثم حاصرت الدبابات الفرنسية منازل جميع أفراد الأسرة المالكة ، وزعماء الحركة الوطنية وأعضاء الأحزاب وفرضت نظام حظر التجوال ، بعد أن ألقى القبض على رموز الحركة الوطنية المغربية ، هذا بالإضافة إلى أن الجنرال « جوان » ألقى حكومة جديدة وتولى بنفسه إصدار المراسيم الإدارية . وقد استتكرت المنطقة الخلفية بأحزابها وشعبها وخليفاتها أعمال العنف التي تنتهجها السلطات الفرنسية في جنوب المنطقة السلطانية ، كما استتكرت جامعة

الدول العربية هذا التصرف المشين ، وطالبت فرنسا بإنهاء الحماية على المغرب ومنحه الاستقلال التام<sup>(٤٨)</sup> .

وفي ٢٨ أغسطس ١٩٥١م حل « جيوم » محل « جون » كمقيم عام فرنسي في المنطقة السلطانية ، ومع ذلك لم تتغير سياسة فرنسا تجاه الوطنيين واستمرت الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية التي كانت تستهدف فرض سيطرتها ونفوذها على المغرب بمنطقتيه السلطانية والخليفية .

وفي الوقت نفسه استغلت أسبانيا تردى الأوضاع في المنطقة السلطانية وعملت على كسب ود الوطنيين في المنطقة الخليفة ، فقامت باتخاذ بعض الإجراءات المالية الهامة ، بهدف التغلب على آثار المجاعة التي حدثت بالبلاد فقامت بزيادة رواتب أفراد القوات المسلحة المخزنية في المنطقة الخليفة ، واعتماد ميزانية استثنائية لزيادة مرتبات الجنود المغربية ، ومنح علاوات ومكافآت مالية للعاملين بالدولة ، وإنشاء صندوق أعانه لموظفي المنطقة وتنظيم أعمال الشركات والمصانع ، والاهتمام بالشئون الصحية والتعليمية للمواطنين<sup>(٤٩)</sup> .

وابتداء من عام ١٩٥٢م ، حدث تطور كبير في السياسة الأسبانية حيث انتهجت أسبانيا سياسة جديدة قوامها دعم وتوطيد دعائم العلاقات الودية الشاملة مع المنطقة الخليفة ووضعت خطة دقيقة لتطور وتنمية هذه العلاقات تستهدف إحراز بعض المكاسب السياسية في المنطقة الخليفة وقد بدأت هذه الخطة بدعوة الجنرال « فرانكو » الخليفة « مولاى المهدي » لزيارته أسبانيا خلال شهر يناير ١٩٥٢م ، وذلك للتشاور في مستقبل العلاقات الأسبانية الخليفة بصفة خاصة ، والعلاقات الأسبانية العربية بصفة عامة وكانت الزيارة ودية للغاية ، وكل طرف تفهم الآخر ، واتفقا على بعض الأسس والمبادئ العامة التي تساعد على نمو وتحسن العلاقات بينهما على أسس واضحة وقوية<sup>(٥٠)</sup> .

ولم تقتصر محاولات أسبانيا على إقامة العلاقات الودية بينها وبين الخليفة فقط ، بل أنها حاولت إتباع هذا الأسلوب مع رجال الحركة الوطنية بالمنطقة ففي ٤

مارس ١٩٥٢ سمحت لزعماء المنطقة المبعدين عنها بالعودة إليها ، وكانت النتيجة وصول الزعيم عبد الخالق الطريس زعيم حزب الإصلاح ومعه مجموعة من رفاقه إلى تطوان حيث استقبلهما الشعب استقبالا حافلا ، كذلك اجتمع الطريس مرات عديدة بالمقيم العام الأسباني وطالبه بالعمو العام عن جميع المعتقلين السياسيين ، وإلغاء الرقابة على الصحف ، وفتح المركز الرئيسي لحزب الإصلاح وفروعه ، وكان أن حققت السلطات الأسبانية المطالب التي طلبها منه الطريس ، وأطلقوا الحرية الكاملة للأحزاب، وصرحت بإصدار الصحف المعبرة عن وجهة نظرهما كما سمحت لها بعقد اجتماعاتها بحرية كاملة<sup>(٥١)</sup> .

وقد أثار تصرف أسبانيا هذا ، قلق فرنسا خوفا من أن تتعكس آثاره على المنطقة السلطانية الموضوعة تحت الحماية الفرنسية ، خاصة وأن السلطات الأسبانية بدأت في أواخر مارس ١٩٥٢م تعتنى بدراسة مشروع يكفل الحكم الذاتي بالمنطقة الخليفية .

والواقع أن حزب الإصلاح الوطني وزعيمه عبد الخالق الطريس استطاع أن يسهم مساهمة فعالة في إثراء الحركة الوطنية في تلك الفترة ، مستغلا جو الحرية الذي أتاحت له السلطات الأسبانية ، فأنشأ جريدة الأمة<sup>(٥٢)</sup> التي كانت تطالب بالاستقلال ، كما قام بتعريف شعب المنطقة بحقوقه وواجباته ، وخاصة واجباته تجاه الدولة الحامية وهي أسبانيا<sup>(٥٣)</sup> ولم يقتصر اهتمام الجريدة على النواحي السياسية فقط لكنها اهتمت بمعالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كانت تجتاح المنطقة الخليفية وحاول أن يجد لها الحلول التي ترضى المواطنين ، كما اهتمت بالنواحي الصحية والثقافية للأهالي<sup>(٥٤)</sup> .

أما في المنطقة السلطانية فقد اندلعت المظاهرات ابتداء من ١٩٥٢م عندما قتل الزعيم التونسي فرحات حشاد<sup>(٥٥)</sup> في ٥ ديسمبر ١٩٥٢م للقضاء على الحركة العمالية احتجاجا على تواطؤ السلطات الفرنسية في عملية القتل ، مما أدى بالمقيم العام الفرنسي إلى إصدار الأحكام العرفية وحظر التجوال ليلا

ومنع الاجتماعات ، وأصبحت الدار البيضاء تطوقها الدبابات وقوات الجيش .  
وشاركت منطقة طنجة الدولية والمنطقة الخليفة والسلطانية في إضرابها  
ومظاهراتها احتجاجاً على مسك السلطات الفرنسية بتونس<sup>(٥٦)</sup> .

ومرة أخرى تطورت الأحداث في المنطقة السلطانية وتم اعتقال ما يقرب من  
٣٠٠ فرد وقتل حوالي ٣٠٠ آخرين في خلال عدة أيام من مقتل الزعيم التونسي  
وعقدت المحاكم العسكرية لقادة زعماء حزب الاستقلال وتظاهر الآلاف من  
المواطنين في مدينتي مراكش والدار البيضاء واشتبكوا في صراع كان ضحيته  
العشرات من القتلى والجرحى وقد بلغ عدد المعتقلين في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ حوالي  
٣٤ ألف معتقل من بينهم ٢٦٠٠ سيدة ، وتوفي منهم ٦٠٠ شخص . واستغل  
الفرنسيون هذه الاضطرابات وحاولوا الضغط على محمد الخامس للتوقيع على  
مراسيم تقوم على أساس إقرار السيادة المزدوجة بين الفرنسيين والمغاربة ، ولكن  
الملك رفض مثل هذه الأمور ، ولهذا قامت القوات الفرنسية بمحاصرة قصر الملك  
ومنعته من الاتصال بأي شخص حتى أفراد أسرته<sup>(٥٧)</sup> .

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٥٣ قام جيوم مع مدير الأمن وقوة من الجيش الفرنسي  
بإقتحام القصر الملكي وجردوا الحراس من سلاحهم وقبضوا على الملك ومن معه  
في القصر وتم نفيه إلى كورسيكا ، بعد أن رفض التوقيع على وثيقة تنازل عن  
العرش .

وبعد نفي الملك محمد الخامس ، وفي يوم ٢٢ أغسطس ١٩٥٣م وصل إلى  
الرباط العاصمة الملك الجديد « محمد بن عرفة » قائماً من مراكش بصحبه  
الجلوى ، وفي ذلك اليوم اجتاحت المغرب موجة من السخط العارم ، خاصة بعد  
أن أذاع الملك الجديد بياناً أكد فيه صداقته الأبدية لفرنسا ، وأشاد فيه بفرنسا  
ووقوفها المشرف مع المغرب ، وعلى أثر هذا نشط الفدائيون المغاربة  
وقاموا بنسف مستودعات الجيش الفرنسي ومبنى بلدية الرباط .

وفى ١١ سبتمبر ١٩٥٣ وصلت أعمال العنف ذروتها بمحاولة اغتيال الملك الجديد محمد بن عرفة ، أثناء خروجه من صلاة الجمعة ، ثم تصاعدت الأحداث والاضطرابات والأعمال الفدائية ضد الفرنسيين والأوربيين ، وزادت الحرائق فى المنشآت الفرنسية ، وتم تفجير محطة كهرباء الرباط وبعض سكك الحديد الفرنسية<sup>(٥٨)</sup> .

أما فى المنطقة الخليفة فلم يعترف بالملك محمد بن عرفة ، واستتكرت ما تقوم به السلطات الفرنسية ضد المغاربة ، كما طالبت جميع الأحزاب الأهالى بالوقوف صفاً واحداً ضد الفرنسيين ، وطالبوا بإعادة الملك محمد الخامس الملك الشرعى للبلاد ، وإعادة حقوقه الشرعية<sup>(٥٩)</sup> .

ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الأسبانية استتكرت بشدة هذا العمل ورفضت الاعتراف بمحمد بن عرفة ، وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٣ ، أعلن الجنرال « جارسيا بالينو » المقيم العام الأسباني فى المنطقة الخليفة مسئولية فرنسا الصريحة عن نفي الملك محمد الخامس ونصحها صراحة بتغيير سياستها الفاشلة فى المغرب ، وكان لهذا التصريح أثره الكبير فى الأوساط الفرنسية ، حيث حمل فرنسا أخطاءها فى مراكش ، ولم يقتصر رد الفعل على الوطنيين فى المنطقة الخليفة والدولة الحامية لها فقط بل عم السخط البلاد العربية كلها من المحيط إلى الخليج<sup>(٦٠)</sup> .

وفى يناير ١٩٥٤ تواترت الأنباء بأنه من المؤكد أن ينادى بخليفة المنطقة الخليفة وصياً على العرش ، وذلك فى اجتماع يدعى إليه العلماء والباشوات والوجهاء ورؤساء القبائل ، إلا أن وزارة الخارجية الفرنسية عارضت ذلك لتعارضه مع المعاهدات المعقودة بين فرنسا وأسبانيا ، وحذرت أسبانيا بأنها ستقاوم بجميع ما لديها من وسائل أية حركة تستهدف إخراج المنطقة الخليفة من دائرة السلطة التى يتمتع بها « محمد بن عرفة » سلطان المغرب الجديد ، وبذلك بدأت نذر الخلاف بين فرنسا وأسبانيا .



وفي ٢١ يناير ١٩٥٤م وفي مدينة تطوان عقدت اجتماع بين زعماء المنطقة الخليفية وذلك للاحتجاج على أعمال فرنسا في المنطقة السلطانية ، وحضره من الجانب الأسباني الجنرال « أوليفر » حاكم مدينة سبتة العام ، وقائد قوات الطيران في المغرب وحاكم المدينة العسكري وشخصيات أسبانية عسكرية ومدنية كثيرة ، ومن الجانب المغربي حضره العديد من العلماء ورؤساء الأحزاب والقبائل . وفي هذا المؤتمر طالب المندوب السامي الأسباني الشعب المغربي بالتمسك بوحدته ضد جميع المؤامرات التي تحاك ضده ، ثم أعلن العفو عن جميع المسجونين المحكوم عليهم بمدة أقل من سنتين ، كما خفضت مدة السجن بالنسبة للمحكوم عليهم بمدد بين ثلاث وست سنوات إلى النصف<sup>(٦١)</sup> .

وفي هذا المؤتمر أعلن المجتمعون عدم الاعتراف بالسلطان الجديد محمد بن عرفه ، ووقع ٤٣٠ من الباشوات والقضاة ورجال الدين والعلماء ممن كانوا حاضرين المؤتمر ، ورفعت للجنرال فرانكو ، الذي أعلن ارتياحه بذلك وفي ١٣ فبراير ١٩٥٤ أعلن فرانكو رسمياً أن أسبانيا لا تعترف بالملك محمد بن عرفه فإزدادت العلاقات سوءاً بينها وبين فرنسا .

وفي تلك الأثناء ازدادت أعمال العنف قوة وامتدت إلى كل ما يتعلق بفرنسا ، وفي شهر يوليو أقيمت قنبلة على حشد كبير من الأوربيين في الدار البيضاء ، قتلت وجرحت منهم الآلاف ، بالرغم من الإجراءات التي فرضتها السلطات الفرنسية ، كما انتشرت عمليات الاغتيالات وعمت البلاد، ولتهدة الموقف ، أعلن المقيم العام الفرنسي أنه لا بد من عزل « بن عرفه » لرفضه من جميع الهيئات ومن الشعب المغربي ، وضرورة عودة محمد الخامس للبلاد<sup>(٦٢)</sup> .

ولاقى هذا الاقتراح قبولاً من الحكومة الفرنسية ، ولهذا أعلنت نقل الملك محمد الخامس هو وأسرته من المنفى إلى فرنسا تمهيداً لعودته لبلاده ، لممارسة حقوقه المشروعة كملك للبلاد ، وعندئذ هدأت الأحوال والاضطرابات قليلاً في المنطقة السلطانية ، ولقى هذا الإعلان جميع فئات الشعب المغربي .

وهكذا اضطرت فرنسا للتراجع عن موقفها المتشدد في المغرب ، خاصة بعد اندلاع ثورات في الجزائر وتونس والكاميرون ، تطالب بطرد الفرنسيين من بلادهم<sup>(٦٣)</sup> .

وفي الوقت نفسه استمرت أسبانيا في سياسة التقارب والتعاطف والدفاع عن موقف المنطقة الخليفة تجاه سياسة فرنسا في المنطقة السلطانية ، وخاصة موضوع نفى الملك . وتطبيقاً لسياسة التقارب بين أسبانيا والمغاربة ، قررت أسبانيا إسناد بعض المناصب الإدارية إلى المغاربة لمشاركتهم في الحياة السياسية العامة ، فتولى عبد الله كنون منصب وزارة العدلية ، والعربي بن الحاج علي اللوه منصب وزير للأوقاف الإسلامية ، وتعيين الشيخ محمد زريوح زعيم حزب المغرب في منصب وزير التربية والثقافة ، وقامت بإنشاء وزارة جديدة للشئون الاجتماعية تكون مهمتها حماية الطفولة والشيخوخة ونزلاء السجون ومقاومة الأمراض الخطيرة ومنح المعاشات للمحتاجين من أهل المنطقة .

كذلك أعلنت أسبانيا أنها سوف تشرك رؤساء الأحزاب في المنطقة في أعلى المناصب الحكومية وقبول هذا التعيين بتقدير كبير من الوطنيين ، في الوقت التي تقوم فيه فرنسا بأعمال عدائية ضد الأهالي في المنطقة السلطانية .

واستمر الثوار في مقاومتهم العنيدة والعنيفة للقوات الفرنسية حتى تمكنوا من الاستيلاء على مدن كاملة على حدود المنطقة الخليفة ، ولم تهدأ الثورة إلا بوصول الملك محمد الخامس في ١٦ نوفمبر ١٩٥٥ م ، ونظمت السلطات المخزنية مع السلطات الأسبانية الاحتفالات الكبيرة في العديد من مناطق المغرب<sup>(٦٤)</sup> .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ تآلفت أول حكومة مغربية في المنطقة السلطانية وفي نفس الوقت أعلن وزير خارجية أسبانيا ، أن أسبانيا تريد أن ترى عملية تحور المغرب واستقلالها وتوحيدها في دولة واحدة بدلاً من المنطقتين في أسرع وقت ممكن ، وترفض أن تدمج المنطقة الأسبانية (الخليفة) مع المنطقة السلطانية

(الفرنسية) تحت سيطرة فرنسا أو الاتحاد الفرنسي ، وأنها تشترط دمج المنطقتين تحت رؤية المغرب المستقل ذي السيادة المستقلة .

وكان لهذا التصريح أطيّب الأثر بين الدوائر السياسية في المنطقة الخليفة وشكر الخليفة « الحسن بن المهدي » الجنرال فرانكو على إصداره مثل هذا التصريح ، ووصفه بأن فرانكو قد وضع الأسس السليمة لبلوغ الاستقلال بإصداره هذا التصريح ، كما وعد الحكومة الأسبانية بالتعاون الدائم معها في ظل وحدة الإمبراطورية المغربية تحت ظل السلطان « سيدي محمد الخامس » .

وبدأت المفاوضات بين السلطات المخزنية في المنطقة الخليفة والسلطات الأسبانية في المنطقة ، وتم الاتفاق على جميع المشروعات والوسائل الخاصة بعملية الدمج ، كما بدأت المفاوضات بين السلطات الأسبانية والفرنسية من جهة ، وبين الحكومة المغربية والسلطات الفرنسية من جهة أخرى على إجراءات إعلان الاستقلال المغربي بمنطقتيه السلطانية والخليفة<sup>(٦٥)</sup> .

وفي ٢ مارس ١٩٥٦م ، أعلنت الحكومة الفرنسية اعترافها علناً باستقلال المغرب وتمتعه بالسيادة الكاملة على أرضه ، وأن يتمتع بالحقوق التي تتيح له تكوين الجيش المغربي والسلك الدبلوماسي .

وفي ٧ إبريل ١٩٥٦م وقع وزير خارجية أسبانيا البرتومارتين ارتاخو ، في مدريد والوزير الأول للمغرب « امبارك بكاي » على تصريح ينص على اعتراف أسبانيا باستقلال المنطقة الخليفة تحت زعامة الملك محمد الخامس وعلى تحديد العلاقة بين الدولتين في المجالات المختلفة .

وبذلك استقلت المنطقة الخليفة ، واندمجت مع السلطانية ومنطقة طنجة الدولية في دولة واحدة ، هي دولة المغرب ذات السيادة على جميع أراضيها ، وكانت لهذه المرحلة ( مرحلة الاستقلال ) أوضاعها الدولية داخلياً وخارجياً المتميزة وبها بدأت مرحلة جديدة في تاريخ البلاد<sup>(٦٦)</sup> .

## الهوامش

- (١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٧ .
- (٢) عبد العظيم رمضان : الغزو الاستعماري للعالم العربي وحركات المقاومة ، مهرجان القراءة للجميع ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٣٦ .
- (٣) نفسه : ص ص ٣٨ - ٤٠ .
- (٤) نفسه : ص ص ١٧٣ - ١٨٨ .
- (٥) هي المنطقة الجنوبية من المغرب .
- (٦) هي المنطقة التي تقع على الساحل الشمالي والشمال الغربي من المملكة المغربية والذان يطلان على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، وقد أطلق هذا الاسم منذ عام ١٩١٢ على منطقة الحماية الأسبانية حتى إعلان الاستقلال في عام ١٩٥٦ م .
- (٧) أحمد عطيه الله : القاموس السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .
- (٨) جلال يحيى : المغرب الكبير ( العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ) جـ (٣) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٦٢١ .
- (٩) وهم مواطنو الدول : البانيا ، المانيا ، بلجيكا ، بلغاريا ، الصين تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، ايستونيا ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان ، هولندا ، هنغاريا ، إيطاليا ، اليابان ، ليتونيا ، لوكسمبورج ، النرويج ، بولندا ، رومانيا ، تايلاند ، يوغسلافيا .
- (١٠) لمزيد التفاصيل انظر :

Boletin Oficial de la Zona le protector ado Saponal en Maruecos,

Ano XXXII Num. B. P. 344.

Le Monde, Paris. 3 / 7 / 1947. (١١)

Jelien, Charles Andre, L'Arique de Nord en Marche, Paris (١٢)

Réne Julliard, 1959, p. 353.

(١٣) روم لاندو : تاريخ المغرب فى القرن العشرين ، ترجمة الدكتور نيقولا

زيادة ، مراجعة الدكتور أنيس فريجه ، المغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٦٣ ،

ص ٣١٨ .

(١٤) حزب الاستقلال : المغرب الأقصى ، مراكش ، مكتب المستندات والأخبار

القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٣٣ .

(١٥) عبد المجيد بن جلون : هذه مراكش ، ١٩٧١م ، ص ٢٣٥ .

(١٦) بوجلاس أى ، أشفورد : التطورات السياسية فى المملكة المغربية ص ١١١ .

(١٧) جريدة الوحدة المغربية : العدد ٤٥١ ، تطوان ، فى ١٠ يونيو ١٩٤٥م .

(١٨) علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، لجنة الثقافة

الوطنية لحزب الاستقلال ، مطبعة الرسالة ط ١ ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٣٧١ .

(١٩) نفسه ، ص ٣٧٢ .

(٢٠) خضعت مدينة طنجة لنظام دولى خاص وذلك بعد تقسيم فرنسا وأسبانيا

للمغرب فيما بينهما عام ١٩١٢ ، ومن ثم لم يبق لملك المغرب سوى سيادة

اسمية تتمثل فى وجود مندوب مخزنى ليس له حق البت فى قرار ما ،

ولكن عليه التوقيع رسمياً على كل ما يعرض عليه من مشروعات ،

وبعد انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية تم تدويل طنجة .

(٢١) علال الفاسى : المرجع السابق ، ص ٣٧٣ .

(٢٢) عبد الله العروى : تاريخ المغرب ، ترجمة نوقان قرقوط ، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٢٠ .

Istiqlal Party Documents, Documentation and Information (٢٣)

office of the Istiqlal Party ( English edition ) Paris, 1904, P.

- (٢٤) جلال يحيى : المغرب الكبير فى الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال ، اذار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٨٥ .
- (٢٥) للمزيد انظر ، كمال محمد حسن على : المنطقة الخليفية بالمغرب ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية آداب سوهاج ، ١٩٥٦/١٩٣٩ ، ١٩٨٣ م .
- (٢٦) عبد الله العروى : المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٢٧) حلمى محمد عشيى : المغرب الأقصى كما رأيتاه ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ م ، ص ٢٥ .
- (٢٨) أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين ، دار الهلال القاهرة (د. ت) ص ٦٦ .
- (٢٩) أحمد عسه : المعجزة المغربية ، ط ١ دار القلم للطباعة والنشر ببيروت ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٨ .
- (٣٠) جلال يحيى : عبد الكريم الخطابى ، سلسلة أعلام العرب ، القاهرة ١٩٦٨ م . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ص ١٢٢ .
- (٣١) نفسه : ص ١٢٣ .
- (٣٢) علال الفاسى : الحركات الاستقلالية ، المرجع السابق ، ص ص ٤٠١ - ٤٠٤ .
- (٣٣) Istiqlal Party, Op. Cit, P. 46.
- (٣٤) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .
- (٣٥) حلمى محمد عشيى : المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (٣٦) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
- (٣٧) صلاح العقاد : المغرب العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ م ، ص ص ١٠٠ - ١٠٥ .
- (٣٨) جلال يحيى : عبد الكريم الخطابى ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

- (٣٩) علال الفاسى : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .
- (٤٠) جريدة الأهرام : القاهرة ، ١١ فبراير ١٩٤٨ م .
- (٤١) جريدة تطوان : تطوان المغرب ، ١١ فبراير ١٩٤٨ م .
- (٤٢) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .
- (٤٣) جلال يحيى : المغرب الكبير فى الفترة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .
- (٤٤) روم لاندو ، المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .
- (٤٥) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .
- (٤٦) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
- (٤٧) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .
- (٤٨) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .
- (٤٩) نوجلاس أى أشفورد : المرجع السابق ، ص ص ٨٤ - ٩٩ .
- (٥٠) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٩ - ٤٠٥ .
- (٥١) حلمى محمد عشيخ : المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (٥٢) صحيفة الأمة : العدد الأول ، تطوان ، المغرب ، أول مايو ١٩٥٢ م .
- (٥٣) صحيفة الأمة : العدد الرابع ، تطوان ، المغرب ، ٨ مايو ١٩٥٢ م .
- (٥٤) نفسه : العدد ( ٢٧ ) ، ٢٨ يوليو ١٩٥٢ م .
- (٥٥) أحمد عطيه الله : المرجع السابق ، ص ٨٥٧ .
- (٥٦) The Middle East Journal. Washington, U. S. A. Spring 53. N. 2. P. 203.
- (٥٧) جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .
- (٥٨) عبد المجيد بن جلون : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
- (٥٩) جريدة الريف : تطوان ، المغرب ، ٢٥ أغسطس ١٩٥٣ م .
- (٦٠) نوجلاس أى أشفورد : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (٦١) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٦٢) انظر تفاصيل أعمال العنف فى المنطقة السلطانية نتيجة نفي الملك محمد

الخامس ، انظر :

روم لاندو : المرجع السابق ، ص ص ٤١٠ - ٤٢٦ .

(٦٣) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص ٤١٥ .

(٦٤) روم لاندو : المرجع السابق : ص ٤٢٧ .

(٦٥) كمال حسن على : المرجع السابق ، ص ص ٤٨٩ - ٤٩٢ .

(٦٦) ما عدا المستعمرتين الأسبانييتين ، مدينتى سبته ومليلة .